الأمم المتحدة

S/2007/347*



Distr.: General
13 June 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام

أتشرف بإبلاغكم بأن أعضاء مجلس الأمن قد قرروا إرسال بعثة إلى إفريقيا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وستسافر البعثة إلى كل من أديس أبابا، والخرطوم، وأكرا، وأبيدجان، وكينشاسا. وقد اتفق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة (انظر المرفقات).

وعقب مشاورات مع أعضاء المجلس، اُتفق على أن يكون تشكيل البعثة كالتالي:

السفير أوليفيه بيلي (بلجيكا)

السفير وانغ غوانغيا (الصين)

السيد لازار ماكويات – سافوس (الكونغو)

السفير جان مارك دي لا سابليير (فرنسا)

السفير ليسلي كريستيان (غانا)

السيد راشمات بوديمان (إندونيسيا)

السفير ألدو مانتوفاني (إيطاليا)

السفير ألفريدو سوسكام (بنما)

السفير جورج فوتو بيرناليس (بيرو)

السيد طارق علي فرج هـ. الأنصاري (قطر)

السفير قسطنطين دولغوف (الاتحاد الروسي)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

130607 130607 07-38048 (A)

السفير بيتر بوريان (سلوفاكيا)

السفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا)

السفير إيمير جونز باري (المملكة المتحدة)*

السفير زلماي خليل زاد (الولايات المتحدة)**

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير يوهان س. **فيربيكي**
رئيس مجلس الأمن

* أديس أبابا والخرطوم وأكرا فقط. وسيقوم السيد مايكل هونر بتمثيل المملكة المتحدة في رحلة البعثة إلى أبيدجان وكنشاسا.

** أديس أبابا والخرطوم وأكرا فقط. وسيقوم السيد ويليام برينسيك بتمثيل الولايات المتحدة في رحلة البعثة إلى أبيدجان وكنشاسا.

المرفق الأول

بعثة مجلس الأمن إلى أديس أبابا وأكرا: الاختصاصات

بقيادة السفير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) والسفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا)

١ - تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بأفضل الطرق المتاحة لتوطيد العلاقة إلى أقصى حد بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبوجه خاص الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك فيما يتعلق بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - مناقشة آليات إقامة روابط أوثق في مجالات منع نشوب الصراعات والوساطة والمساعي الحميدة وحفظ السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك بناء السلام، وتحديد المجالات التي تتطلب تركيزا خاصا من أجل إحراز المزيد من التقدم.

٣ - مناقشة سبل ووسائل دعم وتحسين قاعدة موارد هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وقدراته بصورة مستمرة.

٤ - تبادل وجهات النظر عن الأوضاع الأفريقية الأوسع نطاقا التي تهم كلا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والترحيب بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمسائل تشمل على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

- السودان: تيسير تنفيذ النهج المرحلي إزاء حفظ السلام، بما في ذلك نشر العملية المختلطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛
- الصومال: عملية المصالحة الوطنية؛ والتقدم المحرز في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والتحديات التي تواجهها: دور الأمم المتحدة في المستقبل؛
- تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى: إمكانات نشر بعثة للأمم المتحدة؛
- كوت ديفوار: المرحلة الانتقالية السياسية، بما في ذلك الانتخابات؛
- جمهورية الكونغو الديمقراطية: التقدم المحرز في مرحلة ما بعد الانتخابات والتحديات القائمة؛
- إثيوبيا/إريتريا: تنفيذ قرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا؛

• منطقة البحيرات الكبرى (جيش الرب للمقاومة): التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة والجهود المستمرة لحل هذه المشكلة.

٥ - الثناء على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتحقيق سلام دائم في أفريقيا، والنظر في أفضل السبل لإقامة علاقات أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما يتماشى مع خطة السنوات العشر المعدة لبناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي.

المرفق الثاني

بعثة مجلس الأمن إلى السودان: الاختصاصات

بقيادة السفير إيمير جونز باري (المملكة المتحدة) والسفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا)

١ - إعادة التأكيد على التزام مجلس الأمن بسيادة السودان، ووحدته، وسلامة أراضيه وعزم المجتمع الدولي على مساعدة السودان على تحقيق تنمية في جو من السلام والازدهار، واستعراض تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٢ - تشجيع حكومة السودان والأطراف غير الموقعة على المشاركة البناءة في عملية سلام دارفور بغية إيجاد سلام دائم في السودان، وبخاصة دعم المحادثات المقبلة المقرر أن يجريها المبعوث الخاص للأمم المتحدة والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور.

٣ - تشجيع جهود الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة بالتشاور مع حكومة السودان للتوصل دون تأخير إلى اتفاق كامل بشأن الوثيقة الختامية لأديس أبابا وتنفيذها كاملة، وقد نصت تلك الوثيقة على إعادة تنشيط العملية السياسية، وتعزيز وقف إطلاق النار، واتباع نهج ثلاثي المراحل لحفظ السلام: مجموعة تدابير للدعم الخفيف (المرحلة الأولى)، ومجموعة تدابير للدعم القوي (المرحلة الثانية)، وعملية مختلطة (المرحلة الثالثة).

٤ - تشجيع جميع الأطراف على التنفيذ التام لاتفاق وقف إطلاق النار.

٥ - التأكيد على الحاجة إلى أن تنفذ جميع الأطراف تنفيذا تاما التزاماتها في الميادين السياسية، والأمنية، والإنسانية.

المرفق الثالث

بعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار: الاختصاصات

بقيادة السفير جورج فوتو – بيرناليس (بيرو)

١ – الترحيب بتبنّي الأطراف الإيفوارية عملية السلام في إطار اتفاق واغادوغو.

٢ – تشجيع الأطراف على تنفيذ جميع أحكام الاتفاق والاتفاقات اللاحقة بأكملها وبحسن نية، والإعراب عن استعداد المجلس لمساعدتها في هذا الصدد.

٣ – الترحيب بتشديد الأطراف الإيفوارية والميسِّر على أن مواصلة الأمم المتحدة تقديم المساعدة أمر ضروري لعملية السلام. والقيام، بمشاركة الأطراف الإيفوارية وبالتنسيق مع عملية التيسير، بتحديد دور الأمم المتحدة في متابعة عملية السلام. وتأكيد أهمية التقيد بالحدود الزمنية المتفق عليها.

٤ – التشديد على أهمية التوصل إلى تسوية دائمة ونهائية للأزمة، وبالتالي أهمية مصداقية العملية برمّتها. وإعادة التأكيد، بصورة خاصة، على التزام مجلس الأمن بمصداقية الانتخابات التي ينبغي كفالتها بالتصديق على الخطوات الرئيسية للعملية الانتخابية. والإشارة إلى ضرورة تنفيذ عمليات نزع أسلحة المقاتلين السابقين والميليشيات وتحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين بطريقة تتسم بالمصداقية، على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاق واغادوغو.

٥ – مناشدة الأطراف العمل على تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة، بوسائل منها على وجه الخصوص ضمان التزام وسائط الإعلام للحياد.

٦ – الإشارة إلى أن المجلس سينظر في نظام الجزاءات بغية المساهمة في عملية السلام، مع مراعاة التنفيذ السلمي لاتفاق واغادوغو.

٧ – تشجيع الأطراف الإيفوارية على العمل، لدى تنفيذها اتفاق واغادوغو، على كفالة حماية المدنيين المستضعفين، لا سيما الأطفال والنساء والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات المتضررة من الأزمة.

المرفق الرابع

بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية: الاختصاصات

بقيادة السفير جان مارك دي لا سابليير (فرنسا)

١ - إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بمساعدة السلطات الكونغولية على تعزيز السلام والحكم الديمقراطي وسيادة القانون في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتأكيد على أن الولاية الجديدة المسندة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المحددة في القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧) تمثل إسهاما هاما من قبل الأمم المتحدة في هذا المسعى.

٢ - الترحيب باعتماد برنامج الحكومة، ولا سيما عقد الحكم الوارد فيه، والتشديد على ضرورة قيام الحكومة على وجه السرعة بتنفيذ العقد وموافاة سكان البلد بفوائد السلام.

٣ - حث كافة الأحزاب السياسية على أن تواصل التزامها بالعملية السياسية والمصالحة الوطنية وفقا للإطار الدستوري وللقانون. ودعوة السلطات المنتخبة ديمقراطيا إلى احترام المجال والدور المسندين إلى أحزاب المعارضة بموجب الدستور من أجل ضمان مشاركتها الفعلية في الحوار السياسي الوطني.

٤ - التشديد على أهمية وضع استراتيجية للأمن الوطني والتخطيط لإصلاح قطاع الأمن وتنفيذه على سبيل الاستعجال من أجل إنشاء مؤسسات أمنية احترافية في مجالات الدفاع والشرطة وإقامة العدل تحظى بإدارة جيدة وتعمل على حماية المدنيين وتتصرف وفقا للدستور وفي إطار احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والتأكيد أيضا على أهمية نزع سلاح المقاتلين الكونغوليين والأجانب وتسريحهم، وإعادة توطينهم أو إعادتهم إلى الوطن حسب الاقتضاء، وإعادة إدماجهم. واستكشاف الخطوات التالية التي يتعين على السلطات الكونغولية وشركائها الدوليين اتخاذها في هذا الصدد.

٥ - إجراء مناقشة مع السلطات الكونغولية بشأن سبل ووسائل نزع فتيل التوترات الحالية ومباشرة خطة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما في مناطق كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. ودعوة السلطات الكونغولية إلى تكثيف جهودها من أجل وضع حد للإفلات من العقاب وضمان حماية فعلية للسكان في شتى أنحاء البلد.

٦ - الإعراب عن قلق المجلس إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما منها الانتهاكات المرتكبة من قبل الميليشيات الكونغولية والجماعات المسلحة الأجنبية، بل وأيضا من قبل عناصر من قوات الأمن الكونغولية.

٧ - تشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على عقد ترتيب فعلي مع شركائها الدوليين الرئيسيين لإجراء مشاورات منتظمة تشجع على إقامة حوار سياسي.

٨ - الترحيب بتوقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وتشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة العمل مع البلدان المجاورة لها من أجل تسوية مشاكل الأمن والحدود المشتركة بين بلدان المنطقة تسوية بناءة. وتشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التصديق على ميثاق الاستقرار وعلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل مع كافة البلدان المجاورة.